الموازنة حبيسة تصريف الاعمال.. هل تستطيع الحكومة ان ترفع القانون للبرلمان؟



وفيما يستبعد مراقبون للشأن السياسي إمكانية تقديم الحكومة الحالية لقانون الموازنة، يحذر اخرون من انعكاس هذا الامر على السوق المحلية التي تشهد ارتفاعا في الأسعار إضافة الى ما يشهده العالم من تداعيات اقتصادية جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

هذا وكان رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي قد دعا، يوم الأربعاء (13 نيسان 2022)، القوى السياسية الى الإسراع في التصويت على قانون الامن الغذائي لعدم وجود موازنة ولـ "تلبية التزاماتنا تجاه الشعب".

خلافات تهدد المواطنين

ويحذر الخبير في الشأن القانوني صفاء اللامي من تحول الخلافات السياسية الى "تهديدات لحياة

المواطنين" بسبب تأخر إقرار قانون الموازنة العامة.

ويوضح اللامي في تصريح لـ "المطلع"، ان "الخلافات السياسية باتت تهدد المواطنين لا سيما في موضوع الموازنة التي تمثل هاجسا لدى المواطنين الذين يبحثون عن فرص عمل ووظائف والتعيين".

وأضاف ان "الموازنة لها تأثير على المشاريع وكذلك العقود بين الشركات وعقود العراق مع باقي الدول"، كما تابع ان "ستة اشهر مضت دون إقرار او تشريع الموازنة مدة ليست بالقليلة وهذا السيناريو تكرر منذ الدورة النيابية السابقة".

وبين ان "الوضع الاقتصادي وارتفاع الأسعار يحتاج الى موازنة إضافة الى الوضع الأمني حيث تحتاج وزارتي الدفاع والداخلية الى موازنة خاصة وان اجهزتها الأمنية والعسكرية تخوض معارك ضد الإرهاب".

تفويض لحكومة تصريف الاعمال

وبشأن إمكانية تقديم القانون من قبل الحكومة الحالية، اوضح اللامي ان "مشاريع القوانين تقدم من قبل الحكومة كاملة الصلاحية الى البرلمان"، مبينا ان "الحكومة الحالية هي حكومة تصريف اعمال وقانونيا لا يحق لحكومة تصريف الاعمال ان تقدم مقترحات القوانين".

وأردف ان "الحكومة الحالية تحتاج الى تفويض خاص من مجلس النواب باعتباره السلطة التشريعية للحكومة يسمح لها بتقديم مشروع قانون الموازنة ويتم ذلك بالتصويت على قرار في البرلمان".

وتابع انه "في حال قامت الحكومة الحالية برفع قانون الموازنة الى البرلمان فان الحكومة المقبلة ستواجه مشكلة باعتبار ان ادواتها تختلف وكذلك سياستها".

وأشار الى ان "القانون يقيد حكومة تصريف الاعمال في ممارسة مهام محددة منها تمشية الأمور اليومية لحياة المواطنين والضرورية ولم يحددها القانون وهذه الحكومة ستكون تصرفاتها محل طعن وتشكيك من قبل أعضاء مجلس النواب".

قانون الامن الغذائي

الغلاء في أسعار السوق وعدم اكمال الموازنة العامة دفع الحكومة الى تقديم مشروع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي الى مجلس النواب حيث عرض القانون على المجلس وجرت قراءته مرة أولى وثانية فيما يواجه القانون لغطا كبيرا إضافة الى اعتراض من بعض الكتل النيابية التي تعتبره التفافا على الموازنة.

هذا وأعلن رئيس اللجنة المالية النيابية حسن الكعبي، اليوم الثلاثاء (26 نيسان 2022)، عن انجاز نسبة 90 بالمئة من قانون الامن الغذائي تمهيداً لإتمامه ورفعه للتصويت عليه، فيما أشار الكعبي الى أن "القانون سيعطي أهدافه المرجوة".

وتسببت الحرب التي اندلعت بين روسيا وأوكرانيا بأزمة اقتصادية عالمية ارتفعت على اثرها أسعار النفط وكذلك أسعار السلع والبضائع في دول العالم وشمل هذا الارتفاع الأسعار في السوق العراقية التي تعتمد بنسبة كبيرة على الاستيراد من دول الخارج خاصة في المواد الغذائية وسلع الاستهلاك البشري الضرورية ما دق ناقوس الخطر بتهديد الامن الغذائي.

ويدعو الباحثون في الشأن الاقتصادي الى ضرورة وضع الحلول اللازمة للحد من أي تداعيات اقتصادية قد تنعكس في العراق والاستفادة من الإيرادات المالية المتحققة من ارتفاع سعر النفط والتي تفوق مقدار برميل النفط المحدد ضمن قانون الموازنة العامة للدولة.

معالجة غلاء السوق

غلاء الأسعار في السوق مع كل ازمة طارئة بات يثقل كاهل المواطن من أصحاب الدخل اليومي او المحدود وهذا ما دفع اقتصاديون الى اقتراح معالجات ضرورية لمشكلة الغلاء، ومن أبرزها تقديم مقترح قانون "تكوين الخزين الاستراتيجي".

ويقول الخبير الاقتصادي مصطفى اكرم في تصريح لـ "المطلع"، ان "معالجة ارتفاع الأسواق تتمثل بتقديم وزارة التجارة مقترح قانون تكوين الخزين الاستراتيجي للعراق يباع بالأموال".

ويوضح اكرم ان "من اهم معالجة الأسعار هي طرح البضائع والسلع مدعومة من قبل الدولة وبالتالي يقوم المستهلك بشرائها بفارق سعر عن الاستيراد الاخر".

وأشار الى ان "مشروع قانون الخزين الاستراتيجي يكون تمويله عن طريق القروض وهذا سيدر أرباحا مستمرة للدولة".

ويعتبر العراق من الدول ذات الاقتصاد الريعي باعتمادها على النفط فقط كمورد مالي لخزينة الدولة وبالتالي يتأثر في حال أي ارتفاع او انخفاض في الأسعار العالمية.